د. طربيه زار رئيسي الجمهورية والحكومة:

التمويل المصرفي مؤمّن والمطلوب الإصلاح

قال رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه إن حاجات التمويل عن طريق القطاع المصرفي للعام 2005 مؤمنة، مؤكداً ضرورة إستكمال الإصلاحات المالية وخفض عجز الموازنة، لا سيما تأمين المقومات للنمو الإقتصادي حيث يلعب الإستقرار الأمني والإقتصادي دوراً رئيسياً.

وكان د. طربيه يتحدث بعد لقائه فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود الذي تداول معه في مواضيع مالية ومصرفية، قبل أن يلتقي دولة رئيس الحكومة الأستاذ عمر كرامي في السياق عينه.

وأبرز الدكتور طربيه الدور المهم الذي تؤديه المصارف في نمو الإقتصاد الوطني، معتبراً أنها عماد لبنان، كاشفاً أن موجودات المصارف اللبنانية من ودائع ورساميل وإحتياطات بلغت في 2004/12/31 ما يوازي 66 مليار دولار بينها ودائع مالية بقيمة 54 مليار دولار.

وقال د. طربيه: "إن هذه الأرقام تؤكد أن الوضع المصرفي مستقر، وأن المؤشرات إيجابية للعام 2005، لا سيما أنه لا توجد أي قضايا معلقة بين الدولة اللبنانية والمصارف، والودائع التي أودعت بنسبة صفر في المئة عن سنتين تستحق تدريجياً، ويصار إلى إعادة توظيفها بفوائد السوق للمصارف الراغبة في توظيفها لدى مصرف لبنان".

وبعد لقائه دولة الرئيس عمر كرامي في السراي الكبير، قال د. طربيه: بحثنا شؤوناً مصرفية ومالية، وعرضنا القرارات ومشاريع القوانين التي أحيل معظمها على مجلس النواب، وفي طليعتها مشروع قانون الدمج المصرفي، كذلك اطلعت على آرائه في شؤون مالية مختلفة فكانت وجهات النظر متقاربة.

ويقول د. طربيه أن القطاع المصرفي لا يزال

يعتبر المكان الأول لتحفيز المدخرات والإستثمارات بسبب شبه غياب مؤسسات الوساطة المالية الأخرى وضعف الأسواق المالية المحلية. وقد تمكن هذا القطاع من إستقطاب ودائع ضمن الميزانية بأكثر من 53 مليار دولار كما في نهاية 2004، كما إستطاع القطاع المصرفي، من خلال إصداراته في الداخل والخارج لسندات وأسهم وأدوات مالية مختلفة، إستقطاب المزيد من الإدخارات والإستثمارات لآجال متوسطة وطويلة تدعم أمواله الدائمة وتشكل سنداً له للدخول في عمليات التمويل المتخصص، التي هي بطبيعتها طويلة الأجل. كما لا يزال القطاع المصرفي المموّل الأول للإقتصاد. فإستمرت المصارف في تلبية الإحتياجات التمويلية للإقتصاد اللبناني مع التوفيق بين المردود والمخاطر، وإبقاء معدلات السيولة مرتفعة نسبياً وتوسيع قاعدة المساهمين والرساميل. كما قامت بصورة مكثفة بتحديث العمليات المصرفية وبإستخدام أحدث الإبتكارات التكنولوجية في مجال المعلوماتية والإتصالات من برامج وأجهزة، تطويراً لأنظمة الدفع وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

وأشار د. طربيه إلى أن التسليفات للقطاعين العام والخاص زادت عن 48% من إجمالي موجودات المصارف التجارية في نهاية العام 2003 وقاربت 47% في نهاية أيلول 2004. كما شكّلت هذه التسليفات للقطاعين أكثر من 160% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2003، وتفوق حصة القطاع الخاص منها 15 ملياراً، أي ما نسبته 82% من الناتج المحلي للفترة ذاتها، دون الأخذ بعين الإعتبار الإلتزامات خارج الميزانية، والتي باتت تناهز 45% من إجمالي موجودات المصارف وتتركز في بند "تكفل وكفالات" (88% من إجمالي إلتزامات خارج الميزانية). إن نسبة التسليفات للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قريبة من تلك السائدة في العديد من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي المموّل الرئيسي للإقتصاد. وتشهد هذه التسليفات بعض التحسن منذ مطلع العام 2004 بعد المنحى التراجعي الذي إتخذته في العامين المنصرمين. كذلك تستمر المصارف في تفعيل آليات الإقراض المتخصص المستفيدة بأشكال مختلفة من دعم الفوائد من قبل الدولة ومصرف لبنان وبإتجاه بعض القطاعات المنتجة أو بعض فئات الدخل المحدود.

وأضاف د. طربيه: تابعت المصارف العمل على توسيع إنتشارها، ولا سيّما في البلدان العربية من خلال إنشاء وحدات مصرفية بأشكال مختلفة في كل من سوريا والأردن والسودان. وهي خطوات جاءت بعد أن قامت المصارف في مرحلة سابقة بتنويع خدماتها وتحديثها في إطار السعي الدائم لأسواق جديدة، بعد أن أصبحت قدراتها التمويلية والخدماتية تتجاوز الطلب المحلي على الخدمات التي تقدمها.□